SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 1 2026
DOI: 10.51984/6VNF7W21

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة الليبية (1953-1969)

علي عبد السلام عبد الله خليفة و سعدة علي إبراهيم يحيى

قسم التا ريخ، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

تناولت هذه الدراسة المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة الليبية خلال الفترة (1952–1969م)، وسعت إلى تحليل دوافع تقديم هذه المساعدات وأشكالها ومجالاتها المختلفة، في ضوء الظروف الاقتصادية التي واجهتها ليبيا بعد الاستقلال، وما ارتبط بذلك من اعتبارات سياسية واستراتيجية أمريكية. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع الاتفاقيات المنظمة للمساعدات الاقتصادية بين البلدين، ودراسة آليات تنفيذها وانعكاساتها على الواقع الليبي. وتوصلت الدراسة إلى أن المساعدات الأمريكية مثلت أحد الموارد المهمة التي أسهمت في دعم الاقتصاد الليبي خلال سنواته الأولى، سواء من خلال المساعدات المالية المباشرة أو برامج التنمية والدعم الفني، إلا أنها ارتبطت في الوقت ذاته بأهداف سياسية واستراتيجية سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها في المنطقة. كما كشفت الدراسة عن تأثير هذه المساعدات في تطور العلاقات الليبية الأمريكية وفي بعض جوانب التنمية الاقتصادية والإدارية بالمملكة الليبية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

المساعدات الاقتصادية الأمريكية

قاعدة ويلس

الاتفاقيات الليبية الأمريكية

العلاقات الليبية الأمريكية

US Economic Aid to the Kingdom of Libya (1953-1969)

Ali abdelsalam abdalla khalifa & Seada ali ibrahim yahya

Department of History, Faculty of Arts, University of Sebha, Libya.

A B S T R A C T

This study examines American economic aid to the Kingdom of Libya during the period 1952–1969. It analyzes the motivations behind this aid, its various forms, and its different areas of application, in light of the economic conditions Libya faced after independence and the associated American political and strategic considerations. The study employs a historical-analytical approach, tracing the agreements governing economic aid between the two countries and examining their implementation mechanisms and their impact on the Libyan reality.The study concludes that American aid constituted a significant resource that contributed to supporting the Libyan economy during its early years, whether through direct financial assistance or development programs and technical support. However, this aid was simultaneously linked to political and strategic objectives that the United States sought to achieve in the region. The study also reveals the impact of this aid on the development of Libyan-American relations and on certain aspects of economic and administrative development in the Kingdom of Libya during the period under study.

Keywords:

US economic aid
Wheelus Air Base
Libyan-US agreements
Libyan-American agreements

1. المقدمة

واجهت المملكة الليبية، عقب استقلالها في 24 ديسمبر 1951م، تحدياتٍ كبرى على المستويين الداخلي والخارجي، وكان من أبرز تلك التحديات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانت منها البلاد آنذاك؛ نتيجة الدمار الذي خلَّفته الحرب العالمية الثانية، إذ كانت ليبيا ساحةً للصراع بين دول المحور والحلفاء. كما أسهم الاستعمار الإيطالي في تفاقم هذه الأوضاع بما خلَّفه من تخلفٍ وفقرٍ وضعفٍ في تنمية البنية التحتية للبلاد. وقد ترتب على ذلك ضعف الموارد الاقتصادية وقلة الإمكانات المتاحة للدولة الناشئة.

ولم تجد الحكومة الليبية الأولى بعد الاستقلال، برئاسة محمود المنتصر، والحكومات التي أعقبتها، سبيلًا لمواجهة هذه التحديات سوى التوجه إلى طلب المعونات الخارجية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بوصفهما من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، الأقدر على تقديم الدعم الاقتصادي. وفي هذا الإطار، أبرمت ليبيا مع بريطانيا معاهدة تحالف عام 1953م، كما وقَّعت مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة أخرى في سبتمبر 1954م، ضمنت بموجبها الحصول على مساعدات اقتصادية أسهمت في سد العجز في الميزانية العامة للدولة لمدة عشرين عامًا.

أهمية الدراسة:

*Corresponding author:
E-mail addresses: ali76lib@hotmail.com,(S. A. yahya) sea.yahya@sebhau.edu.ly
Article History : Received 22 April 2026 - Received in revised form 25 June 2026 - Accepted 30 June 2026

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس فترة تاريخية، وحدثًا اقتصاديًا له تبعاته السياسية على المملكة الليبية، وتسليط الضوء على المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي قدمتها للمملكة الليبية في الفترة ما بين (1953 – 1969م).

أهداف الدراسة:

- الوقوف على حقيقة الأوضاع الاقتصادية للمملكة الليبية (1953– 1969م).
- دراسة أسباب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات الاقتصادية للمملكة الليبية (1953– 1969م).
- بيان أنواع وأشكال المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة الليبية فترة البحث.

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بتقديم المساعدات الاقتصادية للمملكة الليبية (1953– 1969م)؛ لتحسين أحوالها الاقتصادية عقب الاستقلال. وبناء على هذه الفرضية تأتي التساؤلات التالية:

تساؤلات الدراسة:

- ما الدوافع الحقيقية لدى الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم هذه المساعدات؟
- كيف كانت أشكال وأنواع هذه المساعدات؟

الدراسات السابقة:

تناولت عددًا من الدراسات السابقة موضوع المساعدات الاقتصادية الأمريكية ودراسة العلاقات الأمريكية الليبية في هذه الفترة، ومن تلك الدراسات:

- **دراسة: سمية أمين ياسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1958– 1960م في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 3، 2010م.**

تعد هذه الدراسة وثائقية بحثت السياسة الأمريكية في الفترة بين 1958 -1960 م، بينما تركز دراستنا على المساعدات التى قدمتها الحكومة الأمريكية وآثارها على السياسة والعلاقات المتبادلة بين الطرفين.

- **دراسة: إبراهيم فنجان الإمارة، الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا 1970م، مجلة دراسات تاريخية، العدد 15، ديسمبر 2013م.**

ركّز هذا البحث على أحد محاور العلاقات الليبية الأمريكية، وأثر من آثار المساعدات الأمريكية لليبيا، إذ درس قاعدة ويلي الأمريكية وتأثيرها في سير العلاقات الأمريكية الليبية في الفترة (١٩٥١-١٩٧٠م)، وكيفية انسحاب القوات الأمريكية من هذه القاعدة، وأسباب هذا الانسحاب ونتائجه على العلاقات الثنائية بين الطرفين، في حين تهتم دراستنا بالمقابل الذي قدمته الحكومة الأمريكية مقابل استغلالها لهذه القاعدة العسكرية طوال هذه الفترة.

- **دراسة: صلاح صالح عبد المولى، الاتفاقيات الليبية الأمريكية و أثرها على استقلال ليبيا 1951- 1960م، مجلة دلالات، العدد 6، نوفمبر 2022م.**

تناولت هذه الدراسة الاتفاقيات الليبية الأمريكية وآثارها على استقلال ليبيا في الفترة (١٩٥١. ١٩٦٠م)، إذ تعرفت على نصوص هذه الاتفاقيات وبنودها، فضلًا عن دراسة الصعوبات التي واجهت الحكومة الليبية في سبيل اعتماد هذه الاتفاقيات، ودراسة الآثار التي نتجت عن هذه الاتفاقيات، في حين أنَّ دراستنا تركز اهتمامها علي المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية بموجب هذه الاتفاقيات.

- **دراسة: عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية و أثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م.**

تناولت الدراسة المساعدات الأمريكية لليبيا في مختلف المجالات وأثرها على المجتمع الليبي (1951- 1969م)، إذ تدرس المنظمات المسئولة عن هذه المساعدات، ومصارفها، والمشروعات التي قامت بها، بينما تركز دراستنا علي المساعدات الأمريكية الاقتصادية، وأثر هذه المساعدات علي الاقتصاد الليبي والعلاقات الثنائية بين الحكومة الأمريكية والحكومة الليبية.

ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق الهامة لهذه الفترة ومنها محاضر اجتماعات مجلس النواب، ومذكرات قوانين إعداد الميزانيات لسنوات مختلفة، إضافة إلى حصولها على بعض الوثائق من الوحدة الأرشيفية الرئيسية للعهد الملكي المجموعة الوثائقية الفرعية برامج التعاون الخارجي، الخاصة عملية الاستلام (اتفاقية المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في شكل تبادل مذكرات موقعة في 11 ديسمبر 1960)، وهو ما ساعد في دراسة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لليبيا (1953-1969م) دراسة شاملة، للوقوف علي الآثار التي تركتها هذه المساعدات في الاقتصاد الليبي والعلاقات الثنائية بين البلدين، هذا بالإضافة إلى الوثائق الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع وأثرت البحث.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: الفترة ما بين (1953– 1969م)، وهي فترة الحكم الملكي.

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج السردي التحليلي، الذي يقوم على سرد الأحداث التاريخية ثم تحليلها.

هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة تلها قائمة المصادر والمراجع.

الأوضاع الاقتصادية للمملكة الليبية بعد الاستقلال 1951م:

أدَّت الأحداث التي سبقت استقلال المملكة الليبية إلى حالة من الاضطراب الاقتصادي، وجعلتها في حاجة ماسة إلى الدعم والمساعدة الخارجية؛ الأمر الذي دفعها إلى التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية خشية انهيار اقتصادها، لا سيما أن سنوات الاستعمار استنزفت موارد البلاد وثرواتها، وتركتها في أوضاع اقتصادية متردية.

ومن ثم، ونظرًا للظروف التي مرت بها ليبيا خلال فترة الاستعمار وفي السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى قبول المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية. ولم تكن هذه المساعدات تُقدَّم بدافع الإحسان أو الكرم، بل ارتبطت بالمصالح الأمريكية في ليبيا، وفي مقدمتها الحصول على حق إقامة واستخدام القواعد العسكرية على الأراضي الليبية آنذاك [1]،وقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا نحو مائة مليون دولار بحلول عام 1960م [2].

وتشير المؤشرات الاقتصادية عند حصول ليبيا على استقلالها في 24 ديسمبر 1951م إلى أنها كانت تعاني مشكلات اقتصادية جسيمة؛ إذ بلغت مساحتها نحو 1.7 مليون كيلومتر مربع، ومع ذلك لم يُستغل من هذه المساحة سوى ما بين 5% و10%، كما لم تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 1% من إجمالي المساحة. وكان الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة رئيسة على النشاط الزراعي، الذي كان بدوره يعتمد على مياه الأمطار، الأمر الذي جعل الإنتاج الزراعي عرضة للتذبذب نتيجة عدم انتظام سقوط الأمطار وتكرار موجات الجفاف. ومن أهم المحاصيل الزراعية آنذاك: الشعير، والقمح، والزيتون، والحمضيات، ومختلف أنواع الخضراوات، التي كانت تُزرع في مساحات محدودة من الأراضي المروية .[3]

وقد عُدَّت المملكة الليبية من أفقر دول العالم في ذلك الوقت، إذ بلغ عدد سكانها نحو مليون ونصف المليون نسمة، وارتفعت نسبة الأمية إلى أكثر من 90% [4]،كما اتسم اقتصادها بطابع اقتصاد الكفاف؛ نتيجة انخفاض الدخل القومي، وما ترتب على ذلك من ضعف الطلب على السلع والخدمات[5]،وكانت الحكومة الاتحادية تعاني، منذ السنوات الأولى للاستقلال، عجزًا في الميزانية العامة وعجزًا في ميزان المدفوعات؛ حيث تجاوز العجز الإجمالي خلال الفترة من 1951م إلى 1953م مليون جنيه، بسبب ضعف الموارد الاقتصادية واعتماد البلاد بصورة أساسية على قطاع زراعي تضرر بفعل موجات الجفاف المتكررة .[6]

ولم تجد الدولة بدًّا من البحث عن وسائل لتعويض هذا العجز، فاتجهت إلى الاعتماد على المساعدات والهبات الخارجية، فضلًا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد [7]. ومن ثم:

ففي 17 نوفمبر 1950م أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارًا طلبت فيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة تقديم المعونة الاقتصادية إلى ليبيا [8].وفي 24 ديسمبر 1951م، عُيِّن السيد توماس باور أولَ ممثلٍ مقيمٍ للمعونة الفنية، وممثلًا للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، حيث اضطلع بدور مهم في تعزيز التواصل بين الحكومة الليبية والأمم المتحدة، والتنسيق بين مجلس التنمية ومجلس المعونة الفنية وبرامج وكالات الأمم المتحدة المختلفة [9]، وقد اتجهت أنظار أول حكومة برئاسة محمود المنتصر [10] إلى مصر والعراق؛ لطلب قروض تُعين ليبيا على مجاوزة أزمتها في ذلك الوقت، وتوجهت كذلك حكومة محمود المنتصر لعقد مفاوضات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ للحصول على المساعدات المالية[11].

إلى أن جاء دور علي الجربي، فاتجه إلى مصر لطلب المعونة، وقابل كل من محمود فوزي وزير الخارجية المصري آنذاك، والرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي كان في ذلك الوقت واللواء محمد نجيب الذي كان يتولى منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة، وهذا ما حدث بالفعل، وكان رد اللواء نجيب أن مصر في حالة ثورة، ولم تنظم بعد أوضاعها الداخلية؛ وبالتالي لا يمكنها تقديم مساعدات إلى ليبيا، ولا تستطيع منحها قروض، ونصحه بالاعتماد على النفس واتخاذ ما تراه الحكومة الليبية مناسبًا لتحقيق مصالح ليبيا[12]، وتوجه بعدها الجربي إلى العراق، واجتمع مع ولي العهد الأمير عبد الإله آنذاك، ومع أعضاء الحكومة، وطلب منهم المساعدة، وأبلغه العراقيون أن العراق يوجه جميع المداخيل المالية؛ لتمويل خطط التنمية داخل العراق، وأنه على الليبيين أن يتدبروا أمورهم بأنفسهم[13]، وبذلك عاد علي الجربي من رحلته لمصر والعراق خالي الوفاض، وبالتالي كان على حكومة المنتصر أن تجد بدائل أخرى، ولم يكن أمامها سوى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ لتوقيع معاهدات من أجل الحصول على مساعدات مالية واقتصادية.

وبالنظر في أرقام المعونات الاقتصادية التي استلمتها المملكة الليبية خلال عقد الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، يظهر بوضوح كيف كان اقتصاد البلاد معتمدًا اعتمادًا شبه كلي على المعونات الأجنبية؛ نتيجة عدم وجود مصادر دخل وطنية، يمكن أن تغطي احتياجات البلاد الاقتصادية.

ففي الفترة (من 1953م- 1953م إلى 1955م- 1956م)، بلغت قيمة المساعدات الخارجية نحو 64.4 مليون دولار بينما ارتفع إجمالي المساعدات خلال الفترة من 1956م–1957م إلى 1959م–1960م ليصل إلى 112.7 مليون دولار [14]،كما تشير إحصاءات أخرى إلى أن حجم المساعدات المقدمة إلى ليبيا تضاعف نحو أربع مرات خلال الفترة نفسها، إذ ارتفع من 10.5 ملايين دولار إلى 41.7 مليون دولار في عام 1959م–1960م. وشهدت المساعدات زيادة ملحوظة بين عامي 1956م–1957م و1957م–1958م، حيث ارتفعت من 25.9 مليون دولار إلى 38.3 مليون دولار، وكانت غالبية هذه المعونات مقدمة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. [15]، وبهذا فإن ليبيا كانت في حاجة ماسة في ذلك الوقت إلى الدعم المالي الخارجي لاستمرار بقاء النظام الملكي.

وفي هذا الصدد، تشير وثائق وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية أن ليبيا -في ذلك الوقت- من الممكن أن تستمر، وتكون ذات نظام موالٍ للغرب فقط عن طريق المساعدات البريطانية والأمريكية، وتضيف الخارجية البريطانية في وثائقها أن ليبيا لن تكون قادرة على الحفاظ على موقف مؤيد للغرب، إلا إذا واصل البريطانيون والأمريكيون المساعدات الاقتصادية؛ لها لمواجهة العروض المغرية من الروس والمصريين[16].

وفي إطار سعيها إلى تأمين الموارد المالية اللازمة للدولة، اتجهت الحكومة الليبية بعد الاستقلال إلى إبرام اتفاقية اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 9 سبتمبر 1954م وقّع مصطفى بن حليم، بصفته رئيسًا لوزراء المملكة الليبية وممثلًا لها، هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الاتفاقية للولايات المتحدة استخدام بعض المناطق في ليبيا كقواعد للأغراض العسكرية –كما هو مبين في نصوص الاتفاقية- وحصلت ليبيا بموجبها على:

أ) "مساعدة أولية من حكومة الولايات المتحدة للتنمية الاقتصادية بليبيا بمبلغ سبعة ملايين (7,000,000) دولار، منها أربعة ملايين (4,000,000) دولار جاهزة الآن المشاريع مناسبة، وتكون الثلاثة ملايين (3,000,000) دولار الباقية معدة للتخصيص أثناء السنة المالية للولايات المتحدة، التي تنتهي في 30 يونيو 1955.

ب) تقديم حبوب مما هو مجموعه أربعة وعشرون ألف (24,000) طن لمواجهة احتياجات ليبيا في الاستهلاك الغذائي اللازم في المدة الموافقة للسنة المالية للولايات المتحدة، التي تنتهي في 30 يونيو 1955. ومن المفهوم، أن أموال الحكومة الليبية التي تتوفر بهذه الطريقة تصبح معدة للتنمية الاقتصادية بليبيا، وأن أي مبلغ تحصل عليه من بيع الحبوب يكون بناء على اتفاق على المشاريع معدًا للتنمية الاقتصادية بليبيا.

ج) استمرار المساعدة من الأموال المرصودة لغايات خاصة حتى سنة 1971 بمبلغ أربعة ملايين (4,000,000) دولار سنويًا لمدة ست سنوات من 1955 حتى 1960، وبمبلغ مليون (1,000,000) دولار سنويًا في السنوات الإحدى عشرة التالية"[17].

الاتفاقية الليبية الأمريكية 1960م:

تعرضت الميزانية الليبية لعجز ملحوظ في الميزان التجاري عام 1960م، الأمر الذي دفع الحكومة إلى البحث عن موارد مالية إضافية تسهم في سد هذا العجز. وكان المقابل المالي الذي تحصل عليه الدولة نظير وجود القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي الليبية أحد أهم هذه الموارد؛ لذلك طالبت الحكومة الليبية الجانب الأمريكي بزيادة قيمة المساعدات الاقتصادية لتصل إلى 40 مليون دولار سنويًا بدلًا من أربعة ملايين دولار، مع تحويل هذه المبالغ مباشرة إلى الخزانة الليبية، وإنهاء عمل المؤسسات الأمريكية المنفذة للمشروعات داخل ليبيا؛ بسبب ما وُجه إليها من انتقادات تتعلق بضعف قدرتها على إنجاز تلك المشروعات.

وقد قوبلت هذه المطالب بالرفض من الجانب الأمريكي في بداية الأمر، إلا أنه في ظل تصاعد السخط الشعبي الليبي، ومطالبة مجلس النواب بإلغاء الاتفاقية، اضطرت الحكومة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها، فوافقت على رفع قيمة المساعدات إلى خمسة عشر مليون دولار سنويًا خلال الفترة من 1960م إلى 1964م[18].

وتشير الوثائق إلى أنه جرى التوصل، في 30 يونيو 1960م، إلى اتفاق بين الحكومتين الليبية والأمريكية يقضي بزيادة المساعدات الاقتصادية السنوية من 1,428,571 جنيهًا ليبيًا (أربعة ملايين دولار) إلى 3,571,428 جنيهًا ليبيًا (خمسة عشر مليون دولار)، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من العام المالي 1960–1961م وتنتهي في العام المالي 1964–1965م، فضلًا عن استمرار المبالغ المخصصة لتمويل المشروعات التنموية المختلفة [19].

ومن خلال دراسة هذه الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الليبي والأمريكي بشأن المساعدات الاقتصادية المرتبطة بالوجود العسكري الأمريكي وإقامة القواعد العسكرية على الأراضي الليبية، يتضح حرص الحكومة الليبية على تعظيم العائد الاقتصادي من هذه الاتفاقيات، وتوظيف المساعدات الأمريكية في دعم خطط التنمية وسد العجز المالي الذي كانت تعاني منه الدولة خلال تلك المرحلة.

أسباب المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة الليبية (1953-1969م):

دفعت مجموعة من العوامل المملكة الليبية إلى توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أبرزها الحصول على المعونات المالية والاقتصادية، فضلًا عن تأمين الدعم العسكري والأمني للنظام الملكي. وتركز هذه الدراسة على العامل الأول المتمثل في المساعدات الاقتصادية، دون التطرق إلى الجوانب العسكرية والأمنية إلا بالقدر الذي يخدم موضوع البحث.

وكما كانت للمملكة الليبية دوافعها للتقارب مع الولايات المتحدة، فقد كانت للأخيرة أيضًا اعتبارات ومصالح دفعتها إلى تقديم الدعم والمساعدة. ولعل أبرز هذه الاعتبارات البعد الاستراتيجي المرتبط بمواجهة النفوذ السوفيتي والحد من امتداده في ليبيا ومنطقة شمال إفريقيا خلال فترة الحرب الباردة.

وقد أسهم الموقع الجغرافي المتميز لليبيا في تعزيز أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة؛ إذ مثلت نقطة ارتكاز مهمة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، الأمر الذي جعلها محل اهتمام القوى الكبرى. ومن خلال تقديم المساعدات الاقتصادية، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، والحيلولة دون توسع النفوذ السوفيتي الذي كانت تخشى انتقاله عبر دول الجوار، ولا سيما مصر في تلك المرحلة، فضلًا عن الاستفادة من الموقع البحري المهم الذي تتمتع به ليبيا.

وقد بدأ الاهتمام الأمريكي بليبيا منذ أوائل أربعينيات القرن العشرين، وتزايد بصورة ملحوظة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويُعد مؤتمر بوتسدام عام 1945م من المحطات المهمة في هذا السياق، حيث طالب الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين بفرض الوصاية على إقليم طرابلس، المستعمرة الإيطالية السابقة، بوصفها تعويضًا عن الخسائر التي لحقت بالاتحاد السوفيتي نتيجة الحرب العالمية الثانية. كما سعى الاتحاد السوفيتي من خلال هذا الطلب إلى الحصول على موطئ قدم في منطقة البحر المتوسط وتعزيز نفوذه في شمال إفريقيا. إلا أن هذه المساعي لم تحقق أهدافها بسبب معارضة القوى الغربية والدول الكبرى الأخرى [20].

ومن هذا المنطلق، اكتسبت ليبيا أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتواء النفوذ السوفيتي في منطقة شمال إفريقيا. ولتأمين مصالحها الاستراتيجية، عملت الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا على تعزيز وجودها العسكري في ليبيا من خلال إنشاء قواعد جوية وعسكرية على الأراضي الليبية، الأمر الذي جعل السياسة الأمريكية تجاه ليبيا جزءًا من سياسة أوسع استهدفت مواجهة التوسع السوفيتي في المنطقة [21]؛ لذلك فإن السياسة الأمريكية تجاه ليبيا وبشكل خاص والمنطقة بشكل عام كانت مبنية في ذلك الوقت على الوقوف في وجه التغلغل السوفييتي.

يقول Dwight David Eisenhower دوايت ديفيد أيزنهاور (1890– 1969) الرئيس الأسبق للولايات المتحدة: أن الولايات المتحدة ستكون في وضع سيئ للغاية إذا خسرت ليبيا لصالح السوفييت[22].

كما حذر روبرت مورفي، أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، من أن وقوع ليبيا تحت النفوذ السوفيتي قد يفتح المجال أمام توسع النفوذ السوفيتي في مختلف أنحاء شمال إفريقيا، بما يهدد المصالح الغربية ووجود حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المنطقة [23].

استطاعت الولايات المتحدة عن طريق بريطانيا -كما ذكرنا سابقًا- الحصول على حق استخدام مطار الملاحة، الذي أصبح فيما بعد قاعدة ويلس العسكرية حتى عام 1970م.

وللعمل على تثبيت مصالحها الاستراتيجية في ليبيا والمنطقة ككل، عارضت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار بيفن سيفروز لتقسيم ليبيا عام 1949م، ودفعت تجاه استقلال موحد لليبيا تحت قيادة الملك الراحل إدريس السنوسي.

يقول Henry Serrano Villard (هنري سيرانو فيلارد) أول سفير أمريكي إلى ليبيا بعد الاستقلال: قد يكون من الجدير بالذكر، أنه في حالة ليبيا إذا وضعت ليبيا تحت أي شكل من أشكال الوصاية للأمم المتحدة، فإنه من المستحيل على هذه الأرض أن تلعب أي دور في ترتيبات الدفاع عن العالم الحر (العالم الغربي) تحت نظام الوصاية للأمم المتحدة المسؤول عن نظام الوصاية في الإقليم لا يمكن تأسيس قواعد العسكرية فقط في حالة وجود الوصاية الاستراتيجية كما في الجزر اليابانية السابقة في المحيط الهادئ ... والوصاية الاستراتيجية تخضع لحق النقض في مجلس الأمن، ككيان مستقل يمكن لليبيا الدخول بحرية في معاهدات أو ترتيبات مع القوى الغربية الساعية نحو الدفاع عن البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وهذا هو بالضبط ما يخشاه الاتحاد السوفييتي، وما فعلت ليبيا بالضبط.

الجانب الاستراتيجي لساحل البحري الإفريقي أثبت أهميته في ميكانيكية الحرب في الصحراء، وكذلك مكانته في زمن الحرب الجوية[24]،وكان من شأن هذه السياسات أن تحقق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا والمنطقة، وأن تحول دون حصول الاتحاد السوفيتي على موطئ قدم في ليبيا وشمال إفريقيا. وقد تجسد ذلك عمليًا في توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الليبية عام 1954م.

وفي إطار خدمة هذه الأهداف الاستراتيجية، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى ضرورة إبلاغ الجانب البريطاني بأن الحكومة الأمريكية تدرك الأهمية البالغة للأهداف العسكرية والاستراتيجية المشتركة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة في برقة وطرابلس، وأنها تتفق مع بريطانيا على بذل كل جهد ممكن لتجنب أي تطورات قد تؤثر في تحقيق تلك الأهداف. كما أوضح أن حكومة الولايات المتحدة لا تبدي قلقًا إزاء المناقشات الجارية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مستقبل ليبيا، ولا ترى أن القرار القاضي بضمان وحدة ليبيا واستقلالها بحلول عام 1953م يتعارض مع المصالح المشتركة للبلدين. وأضاف أن الولايات المتحدة ترى إمكانية إبرام اتفاقيات مع حكومة ليبية اتحادية مستقلة، وأنها تعارض فرض أي وصاية مباشرة للأمم المتحدة على ليبيا[25].

بعد توقيع الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية عام 1954 مع المملكة الليبية، وحصولها على حق استخدام الأراضي الليبية للأغراض العسكرية، ويعدد السفير الأمريكي في ليبيا في رسالة بعثها إلى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، المزايا الاستراتيجية لقاعدة ويلس في طرابلس بالقول: تمثل قاعدة ويلس حلقة وصل حيوية في خطط القيادة الجوية الاستراتيجية الحربية لاستخدامها كقاعدة للقاذفات، وتزويد طائرات النقل بالوقود، وقاعدة لطائرات الاستطلاع، سيشكل سرب مقاتلات TAC ومجموعة AC&W، بالإضافة إلى سربين للناقلات، حلقة وصل حيوية في شبكة الدفاع الجوي الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، وسيعززان حاليًا نظام الدفاع الجوي بأكمله للقواعد المغربية.

يشكل مطار ويلس مرافق تخزين كبيرة للغاز الطبيعي ووقود الطائرات، بالإضافة إلى برمجته كنقطة إمداد أمامية لمنطقة الشرق الأدنى بأكملها، وتوفير مخازن ذخيرة كبيرة مصممة لدعم متطلبات القتال في عمليات زمن الحرب.

وهذه القاعدة هي قاعدة للإمداد الجوي، وتوفر نقطة مهمة للتزود بالوقود، حيث تعتمد جميع أقطار عمل الطائرات على حقيقة أن الطائرات يمكنها استخدام ويلس كقاعدة للتزود بالوقود.

إن التوسعة والتمديد الجاريين لمرافق الاتصالات العالمية في قاعدة ويلس تجعلها حلقة وصل أساسية في شبكة الاتصالات العالمية الأمريكية، كما تُعدّ قاعدة ويلس بوابةً إلى الشرقين الأدنى والأقصى.

تلعب قاعدة ويلس دورًا هامًا في الدفاع عن المنطقة الأوروبية بأكملها، من خلال توفير مناطق تدريب مهمة للقوة الجوية الأمريكية في أوروبا (U.S. Air Force).

في حال أصبح البحر الأبيض المتوسط غير قابل للدفاع عنه في زمن الحرب بالنسبة للقوات البحرية الأمريكية، ستصبح قاعدة ويلس آخر قاعدة جوية أمريكية رئيسية؛ لدعم أنشطة الحلفاء في منطقة تمتد شرقًا حتى الهند[26]، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت أن تحقق هدفها الاستراتيجي في المنطقة، وهو منع التمدد السوفييتي في المنطقة، وحماية مصالحها، والدفاع عن أوروبا في حال نشوب حرب كونيه.

كما لا يفوتنا هنا، أن نشير إلى أنه -وبعد وصول الرئيس جمال عبد الناصر إلى الحكم في مصر- عملت الولايات المتحدة بالتنسيق مع بريطانيا على منع كل أشكال التأثير الناصري في ليبيا؛ لحماية النظام الموالي للغرب والولايات المتحدة؛ وبالتالي حماية مصالحها خصوصًا وأن ليبيا تحولت إلى دولة نفطية بعد عام 1958م، وهو الأمر الذي ساعد في بقاء النظام الملكي في ليبيا حتى سبتمبر عام 1969م.

مجالات المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة الليبية والهيئات المنظمة لها (1953- 1969م):

كانت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا تُحدد قيمتها كل عام بشكل منفصل، بعد الحصول على موافقة الكونغرس، وهو ما كان يضع ميزانية المملكة الليبية في موضع تهديد بشكل مستمر يُربك الحكومة الليبية، فضلًا عن الشرط التي كانت تضعه الحكومة الأمريكية، وهو تحديد أبواب صرف المساعدات المالية، أو توجيه المساعدات التقنية؛ مما يثير حفيظة الليبيين[27].

وهناك فرق بين المساعدات المالية المباشرة التي تقدمها الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية، والمساعدات الإضافية للتنمية الاقتصادية، إذ إن المساعدات المالية هي الأموال التي تدفعها الحكومة الأمريكية سنويًا، طبقًا لنصّ اتفاقية 9 سبتمبر 1954م، أما المساعدات الإضافية فهي تخضع للمفاوضات بين الحكومتين سنويًا على أساس الاتفاقيات التي تعقدها الحكومتين حول المشاريع منفردة[28].

وهو ما يبين بوضوح نية الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أغراضها وأهدافها من خلال المساعدات المقدمة، وتوظيف تلك المساعدات فيما يخدم التوجهات السياسية، ويتماشى مع خُطّتها المستقبلية وأهدافها غير المعلنة.

توزعت المساعدات الأمريكية للمملكة الليبية على العديد من القطاعات الحيوية كالإنشاء، والتعمير، والزراعة، والصحة، والتعليم، والكهرباء، وتشير وثيقة ليبية إلى أنه قد بلغت المساعدات الاقتصادية الأمريكية للسنة المالية 1960– 1961م لتمويل مشاريع التنمية المختلفة سواء التي كانت في حيز التنفيذ أم التي تم الاتفاق عليها مؤخرًا في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم مبلغ 3,214,285 جنيهًا ليبيًا، والتي تتولى هيئة المصالح المشتركة تنفيذها[29]، ويوضح الجدول التالي قيمة المبالغ المقدمة، والقطاعات التي استهدفت بالمصروفات:

قطاعات التنمية	المبلغ بالجنيه الليبي
الزراعة وموارد المياه	**1,193,393**
الصحة	**579,642**
التعليم	**681,428**
متفرقات	**759,822**
المجموع	**3,214,285**

وفي ما يلي أهم القطاعات التي شُملت بالمساعدات:

- **في مجال الزراعة:** قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المساعدات الزراعية للمملكة الليبية في إطار التعاون الثنائي بين البلدين. ولا شك أن هذه المساعدات أسهمت في تعزيز قدرة المملكة على توفير الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية، والتخفيف من آثار نقص الإنتاج الزراعي الناجم عن موجات الجفاف والقحط، بما ساعد على تلبية المتطلبات الغذائية للسكان خلال تلك المرحلة.

وفي هذا السياق، وصلت في 27 ديسمبر 1954م باخرة أمريكية إلى ميناء طرابلس محملة بنحو 2200 طن من قمح تكساس، بوصفها هدية مقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبيا؛ للمساعدة في مواجهة الاحتياجات الإغاثية التي نشأت نتيجة موجات القحط التي أثرت تأثيرًا بالغًا في بعض مناطق البلاد، وما ترتب عليها من تراجع في معدلات هطول الأمطار خلال موسم الشتاء لعام 1953م–1954م. وكان من المقرر أن تصل هذه الشحنة الكبيرة من القمح في منتصف يناير، وقد اتُّخذت الترتيبات اللازمة لتخزين 1200 طن منها في مستودع الجنوب بمنطقة سواني بن آدم بالقرب من طرابلس، في حين تولت الحكومة الاتحادية وضع الترتيبات الخاصة بتوزيعها [30].

كما قدمت الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية نحو 8200 طن من الحبوب كمساعدات غذائية خلال عام 1953م [31]،وبموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية المبرمة عام 1954م، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 24 ألف طن من القمح لمواجهة آثار الجفاف عام 1955م. وقد وضعت الحكومة الأمريكية شروطًا خاصة بتوزيع هذه الكميات في مذكرة رسمية وجهتها إلى رئيس الوزراء الليبي بتاريخ 30 نوفمبر 1954م.

وتضمنت هذه الشروط أن تعود حصيلة شحنة القمح إلى الحكومة الليبية، وأن تتحمل الحكومة الليبية جميع النفقات المترتبة عليها، باستثناء تكاليف نقلها إلى ميناء التسليم في ليبيا. كما اشترطت الولايات المتحدة أن تضع الحكومة الليبية برنامجًا للتشاور والتنسيق مع ممثلي الحكومة الأمريكية بشأن آليات توزيع هذه الكميات مجانًا، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان وصولها إلى الفئات المستحقة. كذلك طالبت بتقديم تقارير ومعلومات تفصيلية عن كيفية توزيع المساعدات، والإشارة إلى دور الولايات المتحدة وبرامج الأمم المتحدة في عمليات الإغاثة.

ومن خلال هذه الشروط، يتضح أن الجانب الأمريكي سعى إلى المشاركة في الإشراف على عملية توزيع المساعدات ومتابعتها، فضلًا عن اشتراط توفير التسهيلات اللازمة لعمل الموظفين الأمريكيين المكلفين بالإشراف على تنفيذ برامج التوزيع [32].

وأمام حاجة الحكومة الليبية لهذه المساعدة، لم تجد بُدًّا من الموافقة على هذه التدخلات المتزايدة في الشأن الليبي، حيث استغلت الحكومة الليبية الوضع لتظهر بمظهر الصديق للشعب الليبي، كما أنها كانت تُرسل شحنات القمح على دفعات تصحبها احتفالات واسعة؛ لتحقيق أكبر قدر من الدعاية لها، رغم أن الدفعات المرسلة كانت قليلة لا تكفي لسد احتياجات الشعب الليبي[33]، إلا أنها قد قدمت مساعدات من القمح لم تنص عليها الاتفاقية خلال عدة سنوات من 1954– 1957م للإغاثة، بلغت حوالي 75 ألف طن قمح[34].

وأرسلت الحكومة الأمريكية شحنة من القمح كمساعدة بلغت 3346 طنًا في سبتمبر عام 1955م. وخلال عام 1955م بأكمله، لم يتجاوز إجمالي ما أرسلته الحكومة الأمريكية من القمح 12 ألف طن، في حين كانت طرابلس وحدها تحتاج إلى نحو 3000 طن شهريًا؛ لمواجهة آثار الجفاف وانتشار الجراد الذي غزا مناطق واسعة من ليبيا خلال ذلك العام [35].

كما قامت هيئة المصالح المشتركة بتقديم مساعدات فنية للمزارعين، شملت تدريبهم على استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، وتوزيع الأسمدة والمبيدات الحشرية في المقاطعة الشرقية من ولاية طرابلس الغرب وسرت. كما تولت حفر الآبار في منطقة تاورغاء في فبراير 1957م، وقامت بتوزيع بذور البطيخ والفلفل الحلو لزراعتها في المنطقة خلال أبريل 1957م. وإلى جانب ذلك، نفذت الهيئة عددًا من مشروعات التنقيب عن مصادر المياه العذبة الصالحة للشرب في مناطق مختلفة من طرابلس الغرب، كما شاركت مع هيئة الإنشاء والتعمير في تنفيذ مشروع توصيل المياه على مساحة 400 هكتار في وادي كعام، بهدف توطين نحو 200 عائلة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية [36].

ونفذت هيئة المصالح المشتركة في عام 1958م مشروع (ساعد نفسك) الذي يتضمن إنشاء وإصلاح 600 صهريج في المناطق التي لا تتوفر فيها المياه الجوفية في طرابلس[37].

كما خُصص للهيئة مبلغ 333,935 جنيهًا ليبيًّا خلال الفترة من 1 يوليو 1961م حتى نهاية مارس 1962م، للإنفاق على المشروعات الزراعية المختلفة في برقة، بما في ذلك الاستيطان الزراعي، وتنمية الإنتاج الزراعي، وتطوير الثروة الحيوانية، ومشروعات الري وحفظ التربة [38].

ورغم أن هذه المساعدات الأمريكية كان ظاهرها إنساني واقتصادي، إلا أنَّ الحكومة الأمريكية قد استخدمتها لخدمة مصالحها السياسية والاستراتيجية في ليبيا.

- **في مجال الصحة:** عملت هيئة المساعدة الفنية الأمريكية على القضاء على مشكلة مرض التراخوما الذي أصاب عيون المواطنين في بعض مناطق ليبيا، كما حرصت على استحداث طرق جديدة لمكافحة هذا المرض، يمكن تطبيقها في باقي المناطق الليبية[39].

وشملت المساعدات الأمريكية مبلغ 200 ألف جنيه ليبي لهيئة المصالح المشتركة، خُصصت لمشاريع الصحة العامة والوقاية الصحية في عام 1957م، كما اهتمت بمكافحة مرض الملاريا في تاورغاء، وتدريب الممرضين الجدد؛ لتوفير كادر تمريض مدرب في العيادات الحكومية، كما اهتمت برش

المدارس والمكاتب الحكومية بمبيدات الذباب والحشرات الضارة[40]، كما شملت المساعدات الأمريكية تنفيذ مشروع إنشاء مدارس لدراسة العلوم الصحية، وبعض المستشفيات الصغيرة في المدن الليبية الرئيسية[41].

ورغم أنَّ هذه المساعدات لم تكن بقدر المساعدات الزراعية أو الصناعية أو غيرها من المجالات، إلا أنَّها أحدثت فارقًا في المجال الصحي، وعملت على مقاومة بعض الأمراض، كما وضعت خطة للصحة والوقاية العامة والمستقبلية.

- **في مجال التعليم:** قامت هيئة المساعدة الفنية الأمريكية خلال الفترة من 1953– 1955م ببناء مجموعة من المدارس في العلمين وجامع القروي ودرنة والحرشة والزنتان وأم الجرسان وبني خليفة وزليتن وسيدي شريف، فضلًا عن اهتمامها بإصلاح المدارس التي تحتاج لذلك، ومنها المدرسة الثانوية بطرابلس، ومدرسة الغزالة وشارع الزاوية[42]، كما أمدت بعض المدارس بالأدوات والمعدات التي يحتاجونها كالأثاث والمختبرات، مثل مدرسة دار المعلمين ببنغازي -كما اهتمت بالتعليم الزراعي-، فكانت توفر ما يحتاجه المركز الزراعي المهني بسيدي المصري بولاية طرابلس من مساعدات، وكذلك المدرسة الزراعية الثانوية بالعويلية والمدرسة الثانوية المهنية في ولاية برقة، كما تعاونت مع نظارة المعارف في تأسيس مدرسة الصناعات اليدوية، كما حرصت الهيئة على زيادة دور المعلمين في طرابلس وبنغازي، كما تم إنشاء مكتب لتدريب المعلمين والمعلمات، ومركز للتدريب الفني والكتابي بولاية برقة، فضلًا عن تقديمها منحًا دراسية للطلبة الليبيين المتفوقين[43].

وتنفيذًا لاتفاقية المساعدة الفنية، فقد ساهمت المساعدات الاقتصادية في استجلاب مدرسين لتدريس اللغة الإنجليزية في مركز تدريب المعلمين في ولاية طرابلس، وإنشاء فصول دراسية زراعية في ولاية فزان، وتوفير ما تحتاجه المدارس من أدوات وأجهزة[44].

ومن ثم، فإنَّ الدَّعم الاقتصادي في مجال التعليم أحدث فارقًا ولو يسيرًا، كما أنَّه أدخل تعليم اللغة الإنجليزية، وسهل استجلاب واستقطاب المدرسين القائمين على تدريسه، وتعد هذه إحدى الأهداف الخاصة بالإدارة الأمريكية، كما اهتم الجانب الليبي بالعمل على تطوير قطاع التعليم حسب المستطاع، ويعد هذا أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للدولة في هذا الوقت.

- **في مجال الدعم الفني:** كانت ليبيا تعاني من نقص حاد في الكوادر الفنية من موظفين وإداريين قادرين على إدارة شؤون الدولة والتخطيط للمشروعات التنموية وتنفيذها؛ الأمر الذي دفع الدولة إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية لسد هذا النقص.[45].

وقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا بتقديم المساعدات الفنية لليبيا على نطاق واسع، من خلال تشغيل برنامج المساعدة الفنية الأمريكي عبر بعثة عمليات الولايات المتحدة في ليبيا، حيث تم تعيين عدد من المستشارين والفنيين المتخصصين لتقديم المشورة الفنية في مختلف مجالات التنمية، مثل إنشاء الطرق، وتوسيع مرافق الطاقة الكهربائية، والزراعة، والصحة، والتعليم، وغيرها [46].

كما أبرمت الحكومتان الليبية والأمريكية مجموعة من الاتفاقيات التي نصت على تقديم المساعدات الفنية إلى ليبيا. ومن بين هذه الاتفاقيات مشروع الاتفاقية رقم (8)، الذي أُلزم بموجبه الجانب الأمريكي بتقديم المساعدة الفنية إلى مصلحة الزراعة بولاية طرابلس الغرب في 21 يناير 1953م، بهدف تحسين الأوضاع الزراعية من خلال إدخال أساليب الزراعة الحديثة، وإجراء التجارب الزراعية المتقدمة، وإدخال بذور جديدة، وتطوير أساليب التسويق الزراعي، وتحسين التربة، وإنشاء وسائل لحفظ المياه.

كما شمل المشروع العمل على تنمية الثروة الحيوانية من خلال تحسين السلالات واستخدام الأعلاف الحديثة، واستحداث وسائل للحد من الأمراض التي تصيب الأغنام، بما يسهم في رفع الإنتاج الزراعي والحيواني وتحسين مستوى القطاع الزراعي في البلاد [47].

وتم إنشاء هيئة المساعدة الفنية الأمريكية من أجل هذا الهدف، إذ قام خبراؤها بتقديم المساعدة الفنية في طرابلس الغرب عام 1953م، من خلال مساعدة المزارعين على استخدام أساليب الزراعة الحديثة والبذور المُحَسَّنة، وتدريبهم على صيانة التربة، وتحسين حالتها، وإنشاء مزارع لحفظ المياه، فضلًا عن مساعداتهم في تطوير السلالات الحيوانية، وتحسينها، والقضاء على الأمراض التي تصيبها؛ لزيادة إنتاجها من الألبان واللحوم[48].

وبلغت المساعدات الفنية التي قدمتها الحكومة الأمريكية عن طريق برامج الأمم المتحدة حوالي مليون ونصف المليون دولار تقريبًا في عام 1954م[49].

- **المساعدات المالية المباشرة:** كانت الحكومة الليبية تتلقى المساعدات المالية المباشرة المقدمة من الحكومة الأمريكية من خلال آلية مالية وإدارية محددة؛ حيث كان رئيس الوزراء الليبي يتقدم بطلب إلى الجانب الأمريكي لتحويل المبلغ من حساب الحكومة الليبية لدى خزينة الولايات المتحدة إلى حساب «لارك» لدى الخزينة نفسها. ثم يقوم رئيس لجنة «لارك» بطلب إيداع المبلغ في حساب «لارك» بالدولار لدى البنك الوطني الليبي، الذي يحتفظ بهذا الحساب في بنك نيويورك سيتي. وبعد ذلك تُحوَّل الأموال، وفقًا للوائح «لارك»، إلى وزارة المالية أو إلى إحدى نظاراتها، أو إلى الوكالات الحكومية المختصة بصرفها بصفتها جهات تنفيذية [50].

وبموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية المبرمة عام 1954م، تعهدت الحكومة الأمريكية بتقديم 7 ملايين دولار عن السنة الأولى، إلى جانب 24 ألف طن من القمح لمواجهة آثار الجفاف. كما نصت الاتفاقية على تقديم 4 ملايين دولار سنويًا لمدة ست سنوات تبدأ من يوليو 1954م، ثم مليون دولار سنويًا لمدة إحدى عشرة سنة تبدأ من يوليو 1960م، إضافة إلى مليون دولار قُدمت قبل توقيع المعاهدة [51].

وفي عام 1955م تم صرف الدفعة الأولى البالغة أربعة ملايين دولار، بينما بلغ إجمالي المساعدات المالية التي وصلت إلى الحكومة الليبية في عام 1957م نحو 41,150,000 دولار، أي ما يعادل 14,696,428 جنيهًا ليبيًّا في ذلك الوقت. وقد حُوِّلت هذه المبالغ إلى البنك الوطني الليبي لحساب «لارك»، ووُضعت تحت تصرف الحكومة، إلا أن ما تم تحويله فعليًا وفقًا للوائح المالية لـ«لارك» بلغ 26,974,800 دولار، بينما خُصصت بقية المبالغ لتمويل مشاريع محددة [52].

ومن ثم، قدمت الحكومة الأمريكية مبلغ مليون دولار كمنحة مالية في يونيو 1954م[53]، واضطرت الحكومة الأمريكية لزيادة المبلغ ليكون 15 مليون دولار سنويًا في الفترة من 1960– 1964م أمام مطالب الحكومة الليبية بزيادة مبلغ المساعدة بدلًا من مبلغ 4 مليون دولار سنويًا[54]، وتشير الوثائق إلى أنه تم الاتفاق فعليًا في 30 يونيو 1960 بين كل من الحكومتين الليبية والأمريكية على زيادة المساعدات الاقتصادية من 1,428,571 جنيه ليبي (4 مليون دولار) إلى 3,571,428 جنيه ليبي (15 مليون دولار) سنويًا لمدة خمس سنوات مقبلة، تبدأ من العام المالي 1960- 1961م حتى عام

1964- 1965[55]، إلا أن الحكومة الأمريكية قد قامت بتخفيضها بعد ذلك إلى مليون دولار فقط سنويا حتى عام 1969م[56].

وفيما يلي، الجدول التالي الذي يوضح حجم المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها الحكومة الليبية من الحكومة الأمريكية في الفترة من (1953– 1959م) بآلاف الجنيهات[57].

العام المالي / المجال	1953-1953	1954-1953	1955-1954	1956-1955	1957-1956	1958-1957	1959-1958	1960-1959
التعاون الفني	554	490	530	580	689	943	939	945
مساعدات خاصة بمشاريع معينة	-	-	-	1,071	1,786	5,921	3,929	3,929
مساعدات غير مرتبطة بمشاريع معينة	-	-	1,786	1,428	1,428	1,428	2,856	2,856
قروض من الصندوق الأمريكي الخاص بقروض التنمية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإغاثة من القحط بموجب القانون العام رقم 480 الباب الثاني[58]	-	-	70	939	742	425	87	1,391
إغاثة بموجب القانون العام رقم 480 الباب الثالث[59]	-	-	-	37	94	419	638	477
المجموع	554	490	2,386	4,055	4,739	9,136	8,449	11,382

وبلغ مجموع المبالغ التي خصصتها الحكومة الأمريكية للجنة الليبية للإنشاء في نهاية مارس 1959م أكثر من 19,6 مليون جنيه ليبي (55 مليون دولار أمريكي)، تسلمت منهم اللجنة 14,3 مليون جنيه ليبي (40 مليون دولار)، كلها من المساعدات الأمريكية ماعدا مبلغ 3,5 مليون دولار كان قرضًا من إدارة التعاون الدولي لتوسيع مشروع كهرباء طرابلس؛ وبالتالي فإن مجموع مصروفات هذه اللجنة بلغ في نهاية مارس 1959م حوالي 14,4 مليون جنيه ليبي من أصل 19,6 مليون جنيه ليبي مخصصة لمشروعات محددة، تم صرفها على تنمية مجموعة من القطاعات المختلفة[60]، كما هو موضح بالجدول أدناه[61]:

	القيمة بآلاف الجنيهات الليبية	النسبة المئوية من إجمالي المخصصات
الزراعة والغابات ومصايد الأسماك	1,580	8
الموارد المائية والمعدنية	1,536	8
الطاقة الكهربائية	4,030	21
الاتصالات	1,851	9
الإذاعة المرئية والمسموعة (البث)	1,013	5
الطرق (بما في ذلك من معدات الورش)	2,471	13
التعليم	2,639	14
الصحة (بما في ذلك إمدادات المياه المنزلية)	1,584	8
رأس مال البنك الوطني	700	4
رأس مال الصندوق الزراعي الوطني	1,000	5
الإدارة والنثريات	1,135	5
الإجمالي	19,559	%100

الهيئات المسؤولة عن المساعدات الاقتصادية (1953 -1969م):

1. أُنشئت لجنة الإنشاء الليبية الأمريكية بموجب القانون رقم (29) لسنة 1955م، الذي صادق عليه مجلس النواب الليبي عام 1955م. وقد ترأسها في البداية علي الساحلي، وزير المالية آنذاك، ثم تولى رئاستها عبد الرازق شقلوف، الوكيل الدائم لوزارة المالية [62]،وعُرفت هذه اللجنة باسم «لجنة لارك» (LARC)، وتكوّنت من رئيس وثلاثة أعضاء ليبيين يعينهم مجلس الوزراء الليبي، بالإضافة إلى عضوين أمريكيين تعينهما الحكومة الأمريكية، وتصدر قراراتها بالأغلبية [63]،وتُعد هذه اللجنة إحدى الوكالات الحكومية الليبية المسؤولة عن توظيف أموال المساعدات الأمريكية المخصصة للتنمية الاقتصادية، سواء المقدمة من الحكومة الليبية أو الحكومة الأمريكية. وكانت تعمل بالتنسيق مع وزارة المالية الليبية لضمان توجيه هذه الأموال نحو مشروعات التنمية المختلفة. [64].

وحسب السلطة المخولة لها من قانون إنشائها، فإنها تحدد الكيفية التي تُصرف بها الأموال المرصودة لكل مشروع، وهي لا تقوم برصد الأموال لأي مشروع، إلا بعد التأكد من الغرض منه وسلامته من الناحية الفنية، بناءً على التقارير والتوصيات التي تقدمها اللجنة الفرعية الفنية، التي تضم مجموعة من الموظفين الفنيين من المصالح المشتركة[65].

2. تُعد هيئة المصالح المشتركة الليبية الأمريكية إحدى الوكالات التنفيذية التابعة للحكومة الليبية، وقد أُنشئت عام 1955م بوصفها جهازًا لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الممولة من المساعدات الأمريكية المقدمة عبر إدارة التعاون الدولي الأمريكية، وذلك في مجالات الزراعة والصحة والتعليم.

وقد ضمت الهيئة عددًا من الخبراء الأمريكيين الذين أسهموا بشكل متكرر في تدريب الكوادر الليبية الشابة، بهدف تنمية المهارات الفنية اللازمة في مختلف القطاعات [66]، كما أنها كانت مسؤولة عن تنفيذ المشاريع التي لا يتوافر لها خبرة فنية داخل الدوائر الحكومية، بالتعاون مع الوزارات والنظارات المختصة، غير أنها كأي وكالة أو دائرة حكومية مقيدة في صرف أموال المشروع بالخطة التي تضعها لجنة لارك[67]،وتشير الوثائق إلى أنه تم حل هذه الهيئة في عهد حكومة عثمان الصيد بعد أن استمرت قرابة خمس سنوات، حيث أسهمت خلال فترة عملها في تنفيذ مشروعات متعددة في مجالات الزراعة والتعليم والصحة والإدارة وغيرها [68].

كما تفيد بعض الوثائق الليبية بأنه تم إنهاء عمل الهيئة في إطار اتفاق تم بين المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، صيغ في شكل تبادل مذكرات موقعة في 11 ديسمبر 1960م، على أن تنتقل الحقوق والالتزامات الأمريكية إلى الحكومة الليبية اعتبارًا من 24 نوفمبر 1960م [69]، وقد كان يعمل بها حوالي 2000 موظف ما بين ليبي وأجنبي، وحوالي 50 مستشارًا فنيًا أمريكيًا، وقد تجاوزت ميزانيتها الإدارية 200 ألف جنيه إسترليني[70].

3. الوكالة الليبية العامة للتأسيس والتطوير LBDSA: تم تأسست هذه الوكالة عام 1953م بهدف برمجة وإدارة أموال المساعدات الاقتصادية القادمة من الدول الأجنبية [71]،وقد تولت مسؤولية تنفيذ المشروعات في مختلف المجالات، بما في ذلك الزراعة والصحة والتعليم وصيانة الطرق والمواصلات. كما خُصص ربع مخصصاتها المالية – بعد خصم النفقات الإدارية – لصالح «صندوق الاستقرار»، الذي أُنشئ لتوفير الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية مثل المجاعات والفيضانات [72].

4. **هيئة المساعدة التقنية الليبية LATAS:** هي وكالة تنفيذية أُنشئت في إطار مشروع النقطة الرابعة الأمريكي عام 1953م، بهدف تنفيذ برامج التعاون الفني الأمريكي الليبي في مجالات تحسين الزراعة والثروة الحيوانية والتعليم ونشر المعرفة [73].

ورغم أن هذه الهيئات والوكالات أسهمت في تنظيم وتوجيه أموال المساعدات وتوزيعها، فإنها في الوقت ذاته أوجدت درجة من التحكم الأمريكي في حجم هذه المساعدات وآليات إنفاقها. كما ترتب على ذلك إلزام الحكومة الليبية بتوظيف عدد كبير من الخبراء والعمالة الأمريكية للعمل ضمن هذه البرامج، وما ترتب عليه من تحمل جزء من رواتبهم من أموال المساعدات [74].

ومع ذلك، لا شك أن هذه الهيئات لعبت دورًا مهمًا في إدارة المساعدات الأمريكية وتوظيفها في الاقتصاد الليبي، كما أسهمت في تحقيق الأهداف الأمريكية المرتبطة بتوجيه تلك المساعدات، بما انعكس بشكل ملحوظ على القطاع الاقتصادي الليبي، وهو ما سيتم تناوله في دراسة آثار هذه المساعدات على المملكة الليبية.

2. النتائج والمناقشة

من خلال هذه الدراسة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لليبيا (1953– 1969م)، توصلنا لمجموعة من النتائج، وهي كالآتي:

- عانت ليبيا من مشكلات اقتصادية كبيرة بعد الاستقلال عام 1951م، وخاصة مع عجز ميزانية الدولة.
- دعت منظمة الأمم المتحدة دول الاقتصاد لتقديم المساعدة الاقتصادية لليبيا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس تلك الدول التي قدمت المساعدة للحكومة الليبية.
- كانت للولايات المتحدة الأمريكية أسبابها لتقديم المساعدات الاقتصادية لليبيا، منها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.
- لعب موقع ليبيا المتميز على ساحل البحر المتوسط والساحل الشمالي لإفريقيا دورًا استراتيجيًا في دفع الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية لليبيا.
- كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لليبيا بموجب الاتفاقيات، التي عُقدت بين الطرفين، وهي اتفاقية 1954-1969م.
- نصت اتفاقية 1954م على إلزام الحكومة الأمريكية المساعدات الاقتصادية لليبيا، مقابل الحصول على حق استخدام قاعدة الملاحة الجوية كقاعدة عسكرية أمريكية.
- تعددت المجالات التي تم الإنفاق عليها، وتطويرها من خلال المساعدات بإشراف مجموعة من الهيئات والوكالات التي تم إنشاؤها لإدارة أموال المعونات الأجنبية وخاصة الأمريكية.
- يؤخذ على المشروعات التنموية التي أقيمت بأموال المساعدات الأمريكية محدودية انتشارها واقتصارها على المدن الرئيسية دون المناطق الريفية والصحراوية.
- كانت المساعدات الأمريكية مشروطة بموافقة الكونجرس كل عام، وبموافقة الحكومة الأمريكية على المشروعات التي ستنفق فيها هذه المساعدات.
- استخدمت الحكومة الأمريكية المساعدات الاقتصادية كورقة مساومة؛ للضغط على الحكومة الليبية لتنفيذ سياستها في الشرق الأوسط.

3. قائمة المصادر والمراجع:

الوثائق المنشورة:

- المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى 1953-1954.
- المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958.

الوثائق الغير منشورة:

- مذكرة قانون الميزانية الإضافية لسنة 1960/ 1961م وبرنامج السنوات الخمس المؤقتة لمجلس الإعمار 60/ 1961م.
- الوحدة الأرشيفية الرئيسية العهد الملكي المجموعة الوثائقية الفرعية برامج التعاون الخارجي، رقم الملف الاسترجاعي م /20/8/ 2 موضوعها عملية الاستلام (اتفاقية المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في شكل تبادل مذكرات موقعة في 11 ديسمبر 1960).

الوثائق الأجنبية:

- Wright, J., Libya: a modern history, Kent, Croom Helm, Ltd, 198.
- Blackwell, S., "Saving the King: Anglo-American Strategy and British Counter-Subversion Operations in Libya 1953-1959, Vol 39, No 1, (2003), at: http://www.informaworld.com/smpp/105950979-73126659/content~db=all~content=a714040194,.
- First, R., Libya: the elusive revolution, Penguin Books, Great Britain, 1974, p.66, 67.
- Historical Documents Foreign Relations of the United States, Letter From the Ambassador in Libya (Tappin) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Allen), Tripoli, March 11, 1955 .
- Historical Documents Foreign Relations of the United States, The Secretary of State to the United States Representative at the United Nations (Austin), Washington, October 17, 1949.
- Pelt, A., Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization, Carnegie Endowment for International Peace, (United States, 1970) .
- Phillips, J., Moscow's Thriving Libyan Connection, http://s3.amazonaws.com/thf_media/1984/pdf/bg362.pdf, 1984
- TBNA, FO 371/126042, Foreign Office Memorandum, 8 August 1957.

المذكرات شخصية:

- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد- ليبيا، منشورات الجبهة الشعبية، 1996م.
- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي- القاهرة، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، 1992م.

الصحف:

- جريدة طرابلس الغرب، العدد 33189، 3 يناير 1954.
- مجلة المعرفة، العدد 199، 30 سبتمبر 1960م.

الكتب باللغة العربية:

- علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956– 1969م- بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1972م.
- كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م.
- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء 1، المجلد 3- أكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2017م.
- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء2، المجلد 4- أكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2017م.
- محمود المهدي الغتمي، الزعيم بشير السعداوي، سيرة وطن من خلال سيرة مناضل- ليبيا، المركز الليبي للأبحاث والدراسات، ط1، 2019م.
- محمود العارف علي قشقش، مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده (1950– 1970م)، ليبيا، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2012م.
- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، ط1، ليبيا، 1981م.

الكتب باللغة الأجنبية:

- International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Libya, Md., The Johns Hopkins Press, 1960.

الدوريات:

- إبراهيم فنجان الإمارة، الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا 1970م، مجلة دراسات تاريخية، العدد 15، ديسمبر 2013م.
- أحمد عبد الدايم محمد حسين، القواعد العسكرية الأمريكية في شمال إفريقيا 1950– 1977م- دراسة وثائقية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 49.
- حاتم محسن جبر، محمد عثمان الصيد وأثره السياسي في ليبيا حتى عام 1963م، مجلة الجامعة العراقية، العدد 52، ج2.
- سنى اللقاني، برنامج النقطة الرابعة- دوره في تشجيع الاستثمارات الخاصة، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 42، العدد 263.
- سمية أمين ياسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1958– 1960م في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 3، 2010م.
- صلاح صالح عبد المولى، الاتفاقيات الليبية الأمريكية وأثرها على استقلال ليبيا 1951- 1960م، مجلة دلالات، العدد 6، نوفمبر 2022م.
- عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م.

المو اقع الإلكترونية:

- موقع من الأشهر اليوم؟ https://www.whoispopulartoday.com/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D9%8A/ly .
- محمود المنتصر، موقع رؤي ليبيا، https://libyainsights.com/public-figure/mahmud-al-muntasir/.

الهوامش

(1) أحمد عبد الدايم محمد حسين، القواعد العسكرية الأمريكية في شمال إفريقيا 1950– 1977م- دراسة وثائقية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 49، ص380.

(2) حاتم محسن جبر، محمد عثمان الصيد وأثره السياسي في ليبيا حتى عام 1963م، مجلة الجامعة العراقية، العدد 52، (2/ 429).

(3) علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956– 1969م- بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1972م، ص 18.

(4) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، ط1- ليبيا، 1981م، ص11.

(5) علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956– 1969م- بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1972م، ص41.

(6) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص 198.

(7) محمود العارف علي قشقش، مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده (1950– 1970م)- ليبيا، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2012م، ص 192.

(8) المرجع نفسه، ص 193.

(9) السنوسي بسكري، ليبيا منذ الاستقلال النظام السياسي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال سبعين عامًا، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، ص202.

(10) هو علي أسعد الجربي (1903– 1969م) هو سياسي ليبي، ولد في مدينة درنة عام 1903م، درس في تركيا ثم عاد إلى ليبيا وعمل بالتدريس، كان أول من تولي منصب وزير الدفاع الليبي بعد الاستقلال عام 1951م، في حكومة محمود المنتصر حتى عام 1954م، ثم عُين سفيراً لليبيا في تركيا عام 1954م، ثم سفير ليبيا في العراق، ثم سفيرًا لليبيا في فرنسا في الفترة 1961- 1967م، حتى توفي في 1969م. انظر: موقع من الأشهر اليوم؟ https://www.whoispopulartoday.com/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D9%8A/ly .

(11) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد- ليبيا، منشورات الجهة الشعبية، 1996م، ص 83.

(12) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، ط1- الرباط، 1996، ص83- 85.

(13) المصدر نفسه، ص85.

(14) Wright, J., *Libya: a modern history*, Kent, Croom Helm, Ltd, 198, p188

(42) عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص1367.

(43) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الرابع، 1953-1954، ص258.

(44) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الرابع، 1953-1954، ص259.

(45) علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956– 1969م- بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1972م، ص28.

3 International B8ank for Reconstruction and Development, The The Johns Hopkins Press, Economic Development of Libya, Md., 1960, p 46.

(47) عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951- 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص 1365.

(48) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الرابع، 1953-1954، ص259.

(49) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص201.

(50) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30 بشأن المساعدات الأمريكية للمملكة الليبية المتحدة بموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية.

(51) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص203.

(52) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30 بشأن المساعدات الأمريكية للمملكة الليبية المتحدة بموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية.

(53) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص201.

(54) صلاح صالح عبد المولى، الاتفاقيات الليبية الأمريكية وأثرها علي استقلال ليبيا 1951– 1960م، مجلة دلالات، العدد 6، نوفمبر 2022م، ص267، 268.

(55) مذكرة قانون الميزانية الإضافية لسنة 1960- 1961م وبرنامج السنوات الخمس المؤقتة لمجلس الإعمار 60/ 1961م، ص2.

(56) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء 2- أكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2017م، ص 554.

2 International Bank for Reconstruction and Development, The The Johns Hopkins Press, Economic Development of Libya, Md., 1960, p 48.

(58) قُدرت قيمة السوق العالمية على أساس 63 دولار للطن المتري الواحد من القمح و50 دولار للطن المتري الواحد من حبوب العلف، بالإضافة إلى تكاليف الشحن.

(59) أسعار سداد مؤسسة قروض السلع، والتي تكون عادة أعلي من الأسعار العالمية.

(60) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص 208.

1 International B8ank for Reconstruction and Development, The The Johns Hopkins Press, Economic Development of Libya, Md., 1960, p 52.

(62) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص205.

(63) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30 بشأن المساعدات الأمريكية للمملكة الليبية المتحدة بموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية.

(64) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30، ص117.

(65) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30، ص117.

(66) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص206.

(67) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30 بشأن المساعدات الأمريكية للمملكة الليبية المتحدة بموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية.

(68) مجلة المعرفة، العدد 199، 30 سبتمبر 1960م، ص12.

(69) الوحدة الأرشيفية الرئيسية، العهد الملكي، المجموعة الوثائقية الفرعية لمجلس الوزراء، رقم الملف

Ibid, p. 88(15)

TBNA, FO 371/126042, Foreign Office Memorandum, 8 August (16) 1957

(17) قانون رقم 22 لسنة 1954م بشأن الاتفاقية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، صدر في 20 أكتوبر 1954. HomeHistorical DocumentsForeign Relations of the United States, 1958–1960; Arab-Israeli Dispute, United Arab Republic; North Africa, Volume XIII

(18) صلاح صالح عبد المولى، الاتفاقيات الليبية الأمريكية وأثرها على استقلال ليبيا 1951– 1960م، مجلة دلالات، العدد 6، نوفمبر 2022م، ص267- 268.

(19) مذكرة قانون الميزانية الإضافية لسنة 1960- 1961م وبرنامج السنوات الخمس المؤقتة لمجلس الإعمار (60/ 1961م)، ص2.

Phillips, J., Moscow's Thriving Libyan Connection,(20) http://s3.amazonaws.com/thf_media/1984/pdf/bg362.pdf, 1984

Pelt, A., Libyan Independence and the United (21) Nations: A Case of Planned Decolonization, Carnegie Endowment for International Peace, (United States, 1970), p. 61.

Blackwell, S., “Saving the King: Anglo-American Strategy and (22) British Counter-Subversion Operations in Libya 1953-1959, Vol 39, No 1, (2003), at: http://www.informaworld.com/smpp/105950979-73126659/content~db=all~content=a714040194, pp 1-18.

Ibid.(23)

First, R., Libya: the elusive revolution, Penguin Books, Great (24) Britain, 1974, p.66, 67.

Historical Documents Foreign Relations of the United States, The (25) Secretary of State to the United States Representative at the United Nations (Austin), Washington, October 17, 1949.

Historical Documents Foreign Relations of the United States, (26) Letter From the Ambassador in Libya (Tappin) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Allen), Tripoli, March 11, 1955.

(27) سمية أمين ياسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1958– 1960م في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 3، 2010م، ص327.

(28) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30.

(29) مذكرة قانون الميزانية الإضافية لسنة 1960- 1961م وبرنامج السنوات الخمس المؤقتة لمجلس الإعمار 60/ 1961م، ص2.

(30) جريدة طرابلس الغرب، العدد 33189، 3 يناير 1954.

(31) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص201.

(32) المرجع نفسه، ص202.

(33) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص203.

(34) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الثالث، 1957-1958، جلسة 1957/10/30 بشأن المساعدات الأمريكية للمملكة الليبية المتحدة بموجب الاتفاقية الليبية الأمريكية.

(35) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص203.

(36) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الرابع، 1953-1954، ص259.

(37) عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص1370.

(38) عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص1371.

(39) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الرابع، 1953-1954، ص259.

(40) عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص1371.

(41) المملكة الليبية، مجلس الأمة، مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الرابع، 1953-1954، ص259.

الاسترجاعي م2/20/8، موضوعها عملية الاستلام، اتفاقية المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في شكل تبادل مذكرات موقعة في 11 ديسمبر 1960م، ص34.

[1] International B8ank for Reconstruction and Development, The The Johns Hopkins Press, Economic Development of Libya, Md., 1960, p 52.

[2] International B8ank for Reconstruction and Development, The The Johns Hopkins Press, Economic Development of Libya, Md., 1960, p 47.

[4] International B8ank for Reconstruction and Development, The The Johns Hopkins Press, Economic Development of Libya, Md., 1960, p 46.

[73] عمران مختار القدار، المساعدات الأمريكية وأثرها على المجتمع الليبي 1951– 1969م، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص1367.

[74] كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957م- ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص 205.